ماذا وراء التحرك الفرنسي في الخليج ؟

شهد مطلع العام الحالي تحركا فرنسيا واسعا في منطقة الخليج العربي . ففي وقت كان فيه طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي يلتقي بالرئيس ميتران في قصر الاليزيه كان شيسون وايرنو وزير الخارجية والدفاع يجوبان منطقة الخليج العربي .

من ناحيتها اعلنت السعودية عن موافقتها على تقديم قرض مالي كبير يقدر بمليار دولار لدعم الفرنك الفرنسي ولرفع مستواه المتدهور في الاسواق المالية العالمية . اضافة الى صفقات الاسلحة التي سبق التوقيع عليها في العامين الماضيين والتي تبلغ قيمتها اكثر من اربعة مليارات دولار .

وتعتبر منطقة الخليج اكبر مصدر للنفط لفرنسا كما تحظى فرنسا بعشرات العقود في موازنات دول الخليج العربي .

العلاقات الفرنسية الخليجية

رغم قدم العلاقات بين فرنسا ومنطقة الخليج العربي الا انها شهدته العشر سنوات الماضية ، والتي برزت فيها ازمة الطاقة بشكل حاد فمع مطلع السبعينات بدأت الانظار الفرنسية تتجه الى منطقة الخليج العربي لما لها من دور في مستقبل الطاقة والاقتصاد العالمي .

ففي عام ١٩٧١ وفي عهد الرئيس الراحل بومبيدو تم التوقيع على اتفاقية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية تقوم بموجبها المملكة بتزويد فرنسا ب«١٢٥» مليون طن من البترول سنويات منخلال شركات النفط الفرنسية الرئيسية .

وحيث ان موعد هذه الاتفاقية شارف على الانتهاء فقد قام ميشال جوبير وزير التجارة الخارجية بزيارة للسعودية في العام الماضي بهدف تجديد الاتفاقية الا ان السعودية طلبت اعادة النظر فيما يتعلق بموضوع الاسعار .

وبعد تساؤلات ومناقشات اجرتها الحكومة الفرنسية تم التوقيع مؤخرا على على الاتفاقية وسيتم بموجب الاتفاقية الجديدة تزويد الشركات البترولية الفرنسية بما مقداره ٣ مليون طن من البترول السعودي وبالسعر العالمي الرسمي ٣٤ دولار للبرميل ولمدة ٣ سنوات .

والجدير بالذكر ان الاتفاقية السعودية الفرنسية هي واحدة من الاتفاقيات العديدة التي وقعتها فرنسا مع اقطار الخليج العربي .

فهناك اتفاقيات التسليح مع السعودية والعراق كما ان زيارة ديستان لمنطقة الخليج قبيل انتهاء فترة رئاسته ضمنت لفرنسا امدادات نفط ثابتة ولفترات طويلة .

جولة الوزراء الفرنسيين

بعد الاحداث والتطورات التي شهدتها الساحة العربية والناجمة عن الغزو الصهيوني للبنان وخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت ونظرا للدور الذي لعبته فرنسا اثناء معركة بيروت الباسلة رأت الدبلوماسية الفرنسية وحفاظا على مصالحها في المنطقة انه لابد من شرح موقفها . خاصة وان الموقف الفرنسي لقي تجاوبا من قبل العديد من الاطراف العربية وخاصة الخليجية .

والنقطة الثانية في التحرك الفرنسي تشمل الجانب الاقتصادي وهي الاكثر اهمية . فالزيارة تأتي في مطلع العام وهي الفترة التي تعلن فيها بلدان الخليج عن موازاناتها السنوية . كما ان الزيارة جاءت مترافقة مع الحديث عن ازمة في العلاقات الخليجية البريطانية والتي نجم عنها تأجيل زيارة بيم وزير الخارجية البريطانية . وهنا تطمح فرنسا بالفوز بعدد من العقود وخاصة في مجال التسليح .

حيث تشير الارقام انه خلال عامي ٨١ ــ ١٩٨٢ وقعت فرنسا اتفاقا مع السعودية بما قيمته اكثر من ٤ مليار دولار وذلك لتطوير سلاحها البحري وقد بدأ العمل بهذا الاتفاق وتحت اشراف خبراء عسكريين فرنسيين .

ومن جهة اخرى بلغت قيمة الاتفاقيات التي وقعها العراق مع فرنسا في مجال التسليح ١٤٫٥ مليار فرنك عام ١٩٨١ و١٣ مليار عام ١٩٨٢ .

ويرى المراقبون انه بالامكان ان يتم التوقيع على مشاريع تسليح بين فرنسا وبقية اقطال الخليج خاصة وان معظم وزراء الدفاع هذه البلدان قاموا بزيارة فرنسا واعلنوا عن رغبة بلدانهم في الحصول على اسلحة فرنسية وبعضهم وقع فعلا اتفاقيات كالامارات المتحدة .

كما وتشير بعض المصادر انه من المحتمل جدا ان توقع سلطنة عمان اتفاقا مع فرنسا بعد الزيارات المتبادلة التي قام بها وزراء الدفاع في البلدين .

فالبيان الصادر عن وزارة الدفاع الفرنسية عقب الزيارة التي قام بها وزير الدفاع الفرنسي لسلطنة عمان مؤخرا جاء فيه ، «ان المفاوضات التي اجراها وزير الدفاع مع السلطان قابوس كانت هامة ومفيدة ومجدية» .

ومن جانب اخر يرى البعض ان زيارة وزير الدفاع الفرنسي تأتي ضمن عملية تسويق الاسلحة الفرنسية في منطقة الخليج .

شيسون والمبادرة الفرنسية المصرية

اثناء زيارته الاخيرة لمنطقة الخليج والتي جاءت استكمالا للزيارة التي بدأها في تشرين الثاني الماضي وقطعها بسبب وفاة بريجنيف ركز شيسون على الموقف الفرنسي من الصراع العربي ــ الصهيوني والذي لخصه في المبادرتالفرنسية المصرية المشتركة . وقال في مؤتمر صحفي عقده في الدوحة «ان المبادرة الفرنسية المصرية المشتركة لحل ازمة المنطقة مازالت معروضة على مجلس الامن الدولي» وهذا ما اكده حسني مبارك اثناء زيارته لالمانيا في حديثه لمجلة «ديرشبيغل» واضافانها ارجئت لمعرفة نتائج مبادرة ريغان ومشروع قمة فاس .

ان الحديث عن «ايجابيات» الموقف الفرنسي تجاه القضايا العربية والذي يلقى تجاوبا عربيا واسعا ليس سوى محاولة فرنسية لتوسيع مصالحها الاقتصادية في المنطقة .

ايرنو يروّج للأسلحة الفرنسية في المنطقة

كلود شيسون .

مليارا دولار من السعودية لدعم الفرنك الفرنسي

حركات التحرر في عدن

كل التضامن مع المعتقلين في السودان

في الوقت الذي يتعمق فيه التحالف الرجعي بين النظامين السوداني والمصري ويتجه نحو المزيد من الارتباط المفضوح بالمخطط الصهيوني الامبريالي ، قام النظام السوداني باجراءات تعسفية جديدة ضد القوى الوطنية الديمقراطية والتقدمية السودانية .

فبعد حملات التشريد والقمع قام النظام السوداني اخيرا بنفي خمسة وعشرين مناضلا من شيوعيين وديمقراطيين وقادة نقابيين الى منطقة شالا اقاصي غرب السودان كمقدمة لتصفيتهم جسديا .

وتترافق هذه الاجراءات التعسفية الجديدة مع مع اجراءات مماثلة في كل من تونس والخليج العربي .. تهدف بالنهاية الى اسكات كل الاصوات الوطنية والتقدمية كمقدمة لتنفيذ مشاريع الاستسلام في المنطقة .

وفي هذا الصدد اصدرت حركات التحرر الوطني والاحزاب التقدمية المعتمدة في عدن بيانا تضامنيا لاطلاق سراح المعتقلين السودانيين وعودة الحياة الديمقراطية في السودان .

برقيات تضامن واستنكار

كما ارسلت حركات التحرر الوطني والاحزاب التقدمية المعتمدة في عدن برقيات الى المنظمات والاتحادات العربية والاجنبية مطالبة بالتضامن الفوري لايقاف حملات الاعتقال والتشريد والعمل على اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين والدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في السودان .

من جهة اخرى ارسلت هذه القوى برقية الى سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني جاء فيها : نشيد بنضالكم البطولي والدكتاتورية العسكرية نتضامن مع شعبكم البطل من اجل ايقاف النفي والاعتقال والتشريد ومن اجل استرداد الحريات الديمقراطية ...

كما ارسلت حركات التحرر الوطني الوطني والاحزاب التقدمية المعتمدة في عدن ، برقية الى رئيس النظام السوداني طالبت فيها بايقاف نفي المعتقلين السياسيين واطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ، كما طالبته باحترام حقوق الانسان وتوفير الحريات الديمقراطية .

تونس

اعتقالات جديدة واغلاق بعض الصحف

بورقيبة

تشير كل الدلائل ان السياسة التي اعتمدها الحزب الدستوري التونسي والتي عرفت بسياسة «التقنع» لم تكن في واقع الامر الا تكتيكا انيا اعتمده . النظام لامتصاص النقمة الجماهيرية وتمييع الصراع الطبيعي .

ورغم الخطوات «المحتشمة» التي خطاها النظام والتي فشلت خاصة بالسماح للحزب الشيوعي التونسي بالنشاط العلني ، واصدار جريدته الاسبوعية الى جانب السماح لبعض التجمعات السياسية باصدار صحفها الاسبوعية كصحيفة «الوحدة» الناطقة باسم «الوحدة الشعبية المكتب السياسي وجريدة المستقبل التي يصدرها الاشتراكيون الديمقراطيون وجريدة الرأي .. لم يخطوا النظام اي خطوة باتجاه ما اعلنه سوى على صعيد السماح للاحزاب والتنظيمات السياسية بممارسة نشاطها او على صعيد السماح لبعض التنظيمات باصدار صحفها او نشرياتها ، بل بالعكس نراه يتراجع حتى عن الخطوات السابقة ، فقد اقدم ولعدة مرات على مصادرة بعض الصحف الاسبوعية المرخص بها ، الى جانب مصادرته لحرية الرأي والنشر كما يقوم بحملات قمع واعتقالات منظمة ضد القوى الوطنية والتقدمية . فبعد حملات الاعتقال التي مست مئات المناضلين في اواخر ايلول من السنة الماضية ، قام النظام اخيرا بحملة جديدة استهدفت اربعين مناضلا ينتمون الى تنظيمات يسارية تونسية .

وبين هؤلاء المعتقلين يوجد اربعة اساتذة تعليم ثانوي واتهموا بتوزيع منشورات «يسارية» تخريبية وهم رضا زهير ومحمد الشريف الفرجاني والنوري غرغوري ومحمد صلاح ضميري .

وقد طالب هؤلاء المناضلون في بيان كانوا قد اصدروه بالسماح لهم بانشاء حزب سياسي تحت اسم «اليسار الاشتراكي» وقد ادانوا في بيانهم ممارسة التعذيب التي يمارسها النظام ضد المعتقلين السياسيين .

وفي هذا الاطار ايضا قام النظام بمصادرة جريدة «الوحدة» لسان حال مجموعة الوحدة الشعبية ــ المكتب السياسي ثم امر باغلاقها لاجل غير مسمى .

وتأتي هذه الاجراءات القمعية الجديدة بعد اشتداد الازمة الاقتصادية ــ الاجتماعية والتي اعترف بها السيد محمد مزالي رئيس الوزراء في خطابه امام مجلس النواب يوم ١٩٨٢/١٢/١٤ واوعزها للاحوال المناخية القاسية والمشاكل التقنية لبعض المصانع ؟!!

وقد وجهت اغلب الصحف المعارضة انتقادات لاذعة للحكومة عقب مناقشة الميزانية ووصفت المناقشات داخل مجلس النواب بانها بيزنطية لم تمس جوهر القضايا المطروحة كما وجهت جريدة الشعب الناطقة باسم الاتحاد العام التونسي للشغل انتقادات لممثليها في مجلس النواب اتهمتهم بالتهاون مع النظام ، وهددت البعض منهم بسحب الثقة عنهم .